وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق

تخصّص: قانون الأعمال

الموسومة بـ:

آثار اتفاق التّحكيم التّجاري الدّولي

إعداد الطّالبة :
– شيماء موهوبي

إشراف: الأستاذ الدكتور
– يزيد ميهوب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
محمد اليمين بلفروم	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
يزيد ميهوب	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد الله دريسي	استاذ مساعد – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم
MRTsoft

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): شيماء موهوبي ..... الصفة: طالب. أستاذ. باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 104473199 والصادرة بتاريخ 2023.01.27

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون الأعمال .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: آثار اتفاق التحكيم التجاري الدولي .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.1.06.25

توقيع المعني (ة)

ملحق الإدارة الإقليمية
بن مراح مصطفى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

إذن بالإيـــداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : ...حمو بو بشرة.....

الرتبة : ...أستاذ التعليم العالي.....

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : ...آثار انقضاء الحكم الجزائي.....

.....

من إعـــداد :

الطالب الأول : ...هوبي شيماء.....

الطالب الثانـي : .....

أوافق على إيداع الطالب (الطالبين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة.

إمضاء الأستاذ المشرف

أ.د حمو بو بشرة

قائمة المختصرات

ق.إ.م.إ: قانون الإجراءات المدنية و الإدارية

د.ط: دون طبعة

د.ب.ن: دون بلد النشر

د.ت.ن: دون تاريخ التشر

ص: صفحة

شكر وتقدير

قال تعالى: { لئن شكرتم لأزيدنكم}.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

إن الشكر والحمد لله نحمد ونشكره على أنه تفضل عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه، وأسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد معلم هذه الأمة ومرشدها.

كما أتقدم بجزيل شكري وخالص امتناني لمشرفي الأستاذ "ميهوب يزيد" الذي أعطى الكثير...، ومازال يعطي من وقته وفكره وجهده لطلبة العلم دون انتظار الثناء والشكر، فأجزى الله تلك القامة عني وعن كل طالب علم خير الجزاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقراءة ومناقشة مذكرتي.

وإلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد البشير الابراهيمي.

الإهداء

إذا كان الإهداء جزء من الوفاء أهدي هذه المذكرة

إلى قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من أرفع رأسي عاليا افتخارا به، إليك يا من أفديك بروحي أبي الغالي.

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى أعز إنسانة في الوجود وقدوتي في الحياة، إلى الصدر الحنون، والقلب الرقيق، إلى ضوء عيوني أمي الحبيبة.

إلى حبيبتي وصديقتي وسندي أختي الغالية وبناتها رهف ورميساء.

وإلى كل من ساندني ودعمني من بعيد طيلة مشواري الجامعي.

مقدّمـــة

مقدمة

يعيش التحكيم التجاري الدولي، أزهى عصور ازدهاره. إذ لم يعد مجرد نظام استثنائي لمنافسته للعدالة التي تؤديها الجهاز القضائي للدولة، أو حتى نظام مصاحب وقرين له، بل أصبح في الآونة الأخيرة نظام بديل عن قضاء الدولة[1]. نظرا لما تتميز به إجراءاته من سهولة وسرعة.

ويعتبر التحكيم اتفاقا على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به، فبمقتضى التحكيم ينزل الخصوم عن الالتجاء إلى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكم أو أكثر ليفصلوا فيه بحكم ملزم للخصوم.

ونظرا لما يتميز به التحكيم من مزايا متعددة، لقي خلال السنوات الأخيرة إقبالا غير مسبوق في الميادين التجارية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وأصبح أداة متميزة لفض النزاعات، فلا يكاد يخلو عقد من عقود التجارة الدولية من وضع بند فيه اتفاق يصار بموجبه اتباع وسيلة التحكيم عند حدوث نزاع مستقبلا حول تفسير أو تنفيذ العقد، أو يكون النزاع القائم فيتفق الأطراف على عرض النزاع على التحكيم.

ولما لاقاه التحكيم من إقبال من طرف المتعاقدين في التجارة الدولية سعت العديد من المنظمات الدولية إلى محاولة وضع تنظيم قانوني للتحكيم من خلال إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية تعالج كافة المسائل المتعلقة بالتحكيم وإصدار قوانين نموذجية، ولعل أهم تلك القوانين، قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة في 21 جوان 1985، ونجد كذلك اتفاقية نيويورك 1958، كما أنه جذب العديد من الفقهاء والباحثين لدراسته.

---

[1]- حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، د.ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 9.

ويمر التحكيم التجاري بثلاث مراحل تبدأ من الاتفاق على عرض نزاع قائم فعلا أو مستقبلا على التحكيم ثم مرحلة تشكيل هيئة التحكيم والسير بإجراءاته عند قيام النزاع، واخيرا مرحلة صدور الحكم وتنفيذ قرار هيئة التحكيم

يعد اتفاق التحكيم التجاري الحلقة الأساسية في عملية التحكيم، إذ بدونه لا يمكن إخراج المنازعة المثارة بين الأطراف المتعلقة بعقد من عقود التجارة الدولية من ولاية القضاء المختص للفصل فيه وإخضاعه للتحكيم التجاري، ذلك أن التحكيم نظام اتفاقي قوامه الإرادة الحرة للأطراف لتسوية نزاعاتهم عن طريقه. وبذلك تتولد عنه عدة آثار، منها ما ينصب على عاتق الأشخاص وما يثيره من مسائل حول تحديد الأشخاص الملزمين بهذا الاتفاق ومدى إمكانية تمديد آثاره إلى غير الموقعين عليه، ومنها ما يجعله عقد من نوع خاص فيستقل عن العقد الأصلي، ومنها ما يتصل بالاختصاص وبالتحديد سلب اختصاص المحاكم الوطنية وعقد اختصاص هيئة التحكيم للفصل في اختصاصها وكذا الفصل في النزاعات التي يودج بشأنها اتفاق التحكيم التجاري الدولي.

ونظرا لبروز أهمية التحكيم بشكل عام، والتحكيم التجاري الدولي بشكل خاص عملت الدول على سن قوانين تنظم عملية التحكيم بمختلف مراحلها تعالج التنازع الذي قد يثور بصدد التحكيم التجاري دولي، ومن بين الدول التي تبنت نظام التحكيم المشرع الجزائري، وبالرغم من التحفظ التشريعي ازاء التحكيم التجاري في بداية الاستقلال الذي انعكس في قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966، غير ان الانفتاح الاقتصادي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات دفع المشرع إلى التكريس الفعلي للتحكيم الدولي، وبرز هذا التوجه من خلال صدور المرسوم التشريعي 09\93 المتضمن الأحكام الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي، ثم التجسيد الفعلي له في قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي اصبح يحتله نظام التحكيم على مستوى سوق التجارة الدولية، حيث أصبح كبند رئيسي في معظم العقود، كما ان الدول اعتبرته حافزا وضمانة تمنح للمستثمرين الأجانب من خلال النص عليه في قوانين الاستثمار

كوسيلة لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمار على غرار ما نص عليه قانون الاستثمار الجزائري رقم 22-18 . ومن المهم التطرق والتعرف عليه وعلى مميزاته وآثار التي تترتب عليه.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اتفاق التحكيم التجاري الدولي وشروط صحته، وكذا معرفة القانون الواجب التطبيق على هذا الاتفاق، كما تهدف أيضا إلى معرفة الآثار المترتبة عن اتفاق التحكيم بالنسبة لأطراف الاتفاق والغير، إضافة إلى مدى استقلاليته عن العقد الأصلي.

وقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب والدوافع، فرغم تناول الكثير من المذكرات الجامعية والمقالات العلمية موضوع اتفاق التحكيم التجاري الدولي، إلا أن أغلب هذه الدراسات لم تتناول بالتفصيل آثار اتفاق التحكيم التجاري الدولي وإنما نجد كل واحدة منها تناولت جزء فقط ولم تتناول جميع آثار اتفاق التحكيم التجاري الدولي.

ومما سبق لنا ذكره وقصد الإحاطة بالموضوع قمنا بطرح الإشكالية على النحو التالي:

ما هي مختلف الآثار التي تنجم عن اتفاق التحكيم التجاري الدولي؟

وتتفرع هذه الإشكالية العامة لأسئلة جزئية:

- ما مفهوم اتفاق التحكيم التجاري الدولي؟
- ماهي شروط صحة اتفاق التحكيم التجاري الدولي؟
- فيما تتمثل الآثار الموضوعية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي؟
- فيما تتمثل الآثار الإجرائية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدت في دراستي على المنهج التحليلي الوصفي وذلك باعتباره أفضل المناهج التي تهتم بدراسة وتأطير المواضيع التي لها علاقة باتفاق التحكيم التجاري الدولي، لذلك سأتعمد على تحليل ووصف النصوص القانونية واتفاقيات الدولية

الخاصة بالتحكيم التجاري والتي تنظم اتفاق التحكيم وتعالج صميم الموضوع المتعلق بآثار اتفاق التحكيم التجاري الدولي.

ومن أجل الإحاطة السليمة بالموضوع من جميع الجوانب قسمنا الدراسة إلى فصلين.

الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي لاتفاق التحكيم التجاري الدولي، وقمنا بتجزئته إلى مبحثين، في المبحث الأول نتناول مفهوم اتفاق التحكيم التجاري الدولي، أما المبحث الثاني تطرقت فيه إلى صحة اتفاق التحكيم التجاري الدولي.

الفصل الثاني: يتناول آثار اتفاق التحكيم التجاري الدولي الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين، في المبحث الأول نتناول الآثار الموضوعية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي، أما المبحث الثاني تطرقت فيه إلى الآثار الإجرائية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

الفصل الثاني: ـــــــ

خاتـمة

الخاتمة:

إن اتفاق التحكيم يعتبر جوهر العملية التحكيمية، وبدونه لا يمكن اللجوء إلى التحكيم، إذ لابد من وضع اتفاق بين أطراف العلاقة التجارية الدولية في العقد الأساسي مؤداه أنه في حالة نشوء نزاع بينهم مستقبلا أو نزاع قائم يتم عرضه على التحكيم للفصل فيه بدل القضاء الوطني.

ومما سبق لنا دراسته نستنتج أن:

- اتفاق التحكيم التجاري الدولي هو توافق إرادة الأطراف على عرض نزاع قائم أو سيقوم مستقبلا على التحكيم، وذلك في المسائل التي يجوز فيها الصلح، فهولا يتعلق بالنظام العام، ومنه لا يجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها، وإنما يتمسك به أحد أطراف الاتفاق أمامها، كما يجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا، ويسقط الدفع فيه إذا أثير متأخرا بعد الكلام في موضوع النزاع.

- اتفاق التحكيم التجاري الدولي عقد ذو طبيعة خاصة، ويأخذ أحد صورتين، شرط تحكيم يرد في العقد الأصلي مفاده عرض أي نزاع يثور مستقبلا حول تفسير أو تنفيذ العقد على التحكيم، أو مشارطة التحكيم يكون النزاع قائما فيتم عرضه على التحكيم، كما استحدثت صورة ثالثة وهي شرط التحكيم بالإحالة وهذه الأخيرة لا يكون منصوصا عليها في العقد الأصلي وإنما موجودة في وثائق أخرى مستقلة عن العقد الأصلي.

- باعتبار اتفاق التحكيم عقدا كسائر العقود، لابد من توافر شروط موضوعية عامة تتمثل في الرضا والمحل والسبب وشروط خاصة تتمثل في الكتابة وتحديد موضوع النزاع، وتعيين المحكمين، لصحة انعقاده، وفي حال تخلف أحد الأركان أو شروط يكون اتفاق التحكيم باطلا أو قابلا للإبطال.

- يتم تحديد القانون الواجب التطبيق على اتفاق الحكيم بإرادة الأطراف وفي حال غياب الإرادة يتم تطبيق قانون مقر التحكيم أو يتم تفويض هيئة التحكيم لتحديد القانون الأنسب والأقرب لاتفاق التحكيم.

- متى كان اتفاق التحكيم التجاري الدولي صحيحا وفقا للشروط الموضوعية العامة والخاصة المتطلبة لصحة انعقاده يرتب آثارا قانونية موضوعية وأخرى إجرائية. فيكون ملزما بكل ما جاء فيه حسب القواعد العامة الواردة في العقد، وباعتبار عقدا فهو لا يلزم سوى أطرافه إلا في حالات محددة منها الخلف العام والخلف الخاص، غير أنه هناك استثناء على هذه القاعدة العامة بحيث يتعدى أثر اتفاق التحكيم إلى غير الموقعين عليه، فيعتبر الغير طرفا في التحكيم بنص القانون في بعض الحالات، مثل مجموعة الشركات، مجموعة العقود.

- يخضع تفسير اتفاق التحكيم التجاري الدولي إلى التفسير الواسع عكس التحكيم الداخلي الذي يفسر تفسيرا ضيقا.

- يعتبر اتفاق التحكيم التجاري الدولي عقدا مستقلا عن العقد الأصلي، فإذا كان العقد الأصلي باطلا لا يترتب عليه بطلان اتفاق التحكيم والعكس صحيح، فالقانون الواجب التطبيق على اتفاق الحكيم ليس بالضرورة هو القانون نفسه الواجب التطبيق على العقد الأصلي.

- يترتب على اتفاق الأطراف عرض نزاع قائم أو مستقبلي أثرين: أثر إيجابي مفاده التزام الأطراف بعرض النزاع الذي نشأ أو سينشأ مستقبلا على التحكيم. وأثر سلبي يتمثل في امتناع أطراف الاتفاق على عرض النزاع على القضاء.

- تتمتع هيئة التحكيم في الفصل باختصاصها دون سواها.

الاقتراحات:

- أن يصدر المشرع الجزائري قانونا خاصا بالتحكيم الدولي مستقلا عن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على غرار العديد من التشريعات المقارنة وأن يضيف بابا جديدا بعنوان التحكيم التجاري الالكتروني، خاصة وأنه في المادة 1040/ف2 أجاز أن تثبت اتفاقية التحكيم كتابة أو بأي وسيلة اتصال تجيز الكتابة ويمكن الاسترشاد في ذلك بالقانون النموذجي للأونسيترال الخاص بهذا النوع من التحكيم.

- كما نقترح إضافة مادة جديدة خاصة بتعريف صورة ثالثة لاتفاق التحكيم " شرط التحكيم بالإحالة".

- وفي انتظار صدور القانون المستقل المنشود الخاص بالتحكيم يتعين ضرورة تعديل بعض المواد الخاصة باتفاق التحكيم، في قانون الاجراءات المدنية والإدارية على الأقل منها تعديل المادة 1040 /ف1 والتي تنص على أنه: " تسري اتفاقية التحكيم على النزاعات القائمة والمستقبلية "، وذلك بوضع تعريف شامل لاتفاق التحكيم التجاري الدولي. إضافة إلى استبدال لفظ "اتفاق التحكيم" بلفظ " مشارطة التحكيم" وذلك في المادة 1011 من ق.إ.م.إ.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

أولا: النصوص القانونية

1-القوانين الوطنية:

1_ القانون 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، عدد21، مؤرخ بتاريخ 25 أفريل سنة 2008.

2_ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 2005/06/20،المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 2007/05/13، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد78،المؤرخ في 2007/12/12.

2-القوانين الخارجية

1_ قانون التحكيم القطري رقم 2 لسنة 2017.

2_ قانون التحكيم في المنازعات المدنية والاقتصادية والتجارية السوري رقم 4 لعام 2008.

3_ قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري رقم 27سنة 1994.

4_ قانون الأونيسترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام 1985م مع تعديلات التي اعتمدت سنة2006،متوفرعلى الرابط: https: //uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-09953_a_ebook_0.pdf

5_ مجلة التحكيم التونسي، قانون عدد42 لسنة 1993، المؤرخ في 26 أفريل 1993

ثانيا:الاتفاقيات:

1- اتفاقية نيويورك 1958 المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها، وقد انضمت إليها الجزائر في سنة 1988.

المراجع:

أولا الكتب:

1- هشام طه محمود سليم، الوجيز في مصادر الالتزام (في ضوء أحكام كل من القانون المدني المصري والقانون المدني البحريني)، د.ط، د.ب.ن، 2015

2-أحمد إبراهيم عبد التواب، اتفاق التحكيم مفهومه –أركانه وشروطه-نطاقه، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.ن.

3- احمد إبراهيم عبد التواب، اتفاق التحكيم والدفوع المتعلقة به، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2009.

4- أحمد إبراهيم عبد التواب، الأثر الإيجابي والسلبي لاتفاق التحكيم، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

5- أحمد إبراهيم عبد التواب، الدفوع المتعلقة باتفاق التحكيم، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.ن.

6- أحمد علي حسن عثمان، الغير واتفاق التحكيم (دراسة مقارنة)، طبعة 2019، دار الفكر والقانون، مصر ، 2019.

7- أحمد هندي، التحكيم دراسة إجرائية (في ضوء قانون التحكيم المصري وقوانين الدول العربية والأجنبية، خصومة التحكيم، رد المحكم، الحكم التحكيمي، دعوى البطلان، تنفيذ الحكم التحكيمي، التحكيم الإلكتروني)، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

8- بسام شيخ العشرة، التحكيم التجاري، د.ط، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

9- بسام عدنان حجازي، اتفاق التحكيم التجاري الدولي في المسائل المتعلقة في إطار منهج القانوني في تعامل السلطة التقديرية مع المحكم الدولي، طبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر ، 2019.

10- حسن جميل جريح، التحكيم التجاري الدولي والتحكيم الداخلي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، د.ب.ن، 2016، ص 62.

11- حسنى المصري، التحكيم التجاري الدولي (دراسة مقارنة)، د.ط، دار الكتب القانونية، مصر ، 2006.

12- حسنى المصري، التحكيم التجاري الدولي في ظل القانون الكويتي والقانون المقارن، د.ط، د.د.ن، الكويت، 1996.

13- حفيظة السيد الحداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.

14- حفيظة السيد الحداد، الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، د.ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010

15- حمد حسين بشايرة، تسوية المنازعات وفق آلية مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (دراسة تحليلية لنظام مركز ولائحة إجراءات التحكيم)، طبعة الأولى، دار القرار، مملكة البحرين، 2015.

16- خالد كمال عكاشة، دور التحكيم في فض منازعات عقود الاستثمار، طبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

17- خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، طبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 2002.

18- سامي محمد فوزي، التحكيم التجاري الدولي (دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي)، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

19- سامي محمد فوزي، التحكيم التجاري الدولي (دراسة مقارنة لأحكام التحكيم التجاري الدولي)، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

20- شحاته غريب شلقامي، إشكالات اتفاق التحكيم (دراسة مقارنة)، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

21- طيب قبايلي، كريم تعويلت، التحكيم التجاري الدولي (وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية)، د.ط، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2020.

22- عاطف محمد الفقى، التحكيم التجاري متعدد الأطراف (دراسة مقارنة)، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

23- عبد الباسط محمد عبد الواسع الضراسي، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، طبعة ثانية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

24- عبد الحميد علي فودة، مبدأ سلطان الإرادة في التشريع المدني، د.ط، منشاة المعارف، الإسكندرية، د.ت.ن.

25- عبد الرزاق السنهوري، الوجيز في شرح القانون المدني (نظرية الالتزام بوجه عام)، الجزء الأول، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966.

26- عبد المنعم زمزم، شرح قانون التحكيم (دراسة في إطار التحكيم التقليدي والتحكيم الالكتروني)، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.

27- علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام في قانون المدني الجزائري)، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

28- فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.

29- كمال عليوش قربوع، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

30- لزهر بن سعيد، التحكيم التجاري الدولي، د.ط، دار هومه، الجزائر، د.ت.ن،

31- لزهر بن سعيد، كرم محمد زيدان النجار، التحكيم التجاري الدولي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

32- محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام العقد والإرادة المنفردة (دراسة مقارنة في القوانين العربية)، الطبعة الرابعة، دار الهدى، الجزائر، د.ت.ن.

33- محمود السيد التحيوي، التحكيم في المواد المدنية والتجارية وجوازه في منازعات العقود الإدارية، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

34- محمود السيد عمر التحيوي، أركان الاتفاق على التحكيم وشروط صحته، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د.س.ن.

35- محمود السيد محمود التحيوي، الوسيلة الفنية لإعمال الأثر السلبي للاتفاق على التحكيم ونطاقه، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

36- محمود سمير الشرقاوي، التحكيم التجاري الدولي (دراسة قانونية مقارنة)، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

37- محمود عمر محمود، التحكيم علما وعملا وفقا لقوانين التحكيم بدول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار القرار، البحرين، 2020.

38- محمود مختار أحمد بريري، التحكيم التجاري الدولي، طبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

39- مصطفى ناطق صالح مطلوب الناصري، المحكم التجاري الدولي، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013

40- نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول مصادر الالتزام، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

ثانيا: الرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

1- اسعد عمر قاسم شجراوي، وسيلة التحكيم التجاري الدولي في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2014\01\16.

2- طيب قبايلي، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، رسالة لنيل درجة دكتوراه، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 21 جوان 2012.

3- عبد الرحمن علالي، التحكيم التجاري الدولي في إطار منهج التنازع، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر السعيد، الجزائر، 2020\2021.

4- عمار فلاح، دور التحكيم في فض المنازعات التجارية الدولية (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانو الوضعي)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2015\2014.

5- عمران علي السائح، التحكيم والقانون الواجب التطبيق على منازعات عقود التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005\2006.

6- فاطمة الزهرة مريني، ضوابط الاتفاق على التحكيم في العلاقات التجارية الدولية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2019/06/20.

7- قريقر فتيحة، النظام العام والتحكيم التجاري الدولي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1-بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2017\2016،

8- كريم تعويلت، فعالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2017\05\17.

9- نجادي بن عبد الله، أحكام التحكيم الأجنبية في ضوء التشريع الجزائري والتشريعين الفرنسي والمصري (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بين باديس مستغانم، الجزائر، 2021\2022.

10- نسرين كروم، النظرية العامة للتحكيم في مجال التجارة الدولية، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه، تخصص حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19مارس 1962، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2021\2022.

11- نور الدين بكلي، فعالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي في الأنظمة القانونية العربية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق-بن عكنون-، جامعة الجزائر-1-بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007\2008. .

12- وليد رحموني، مقومات صحة الاتفاق على التحكيم في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2017\2018.

ب- رسائل الماجستير

1_ حسن كليبي، دور القضاء في قضايا التحكيم التجاري الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2012.

2_ سامية خواثرة، تنفيذ القرارات التحكيمية المترتبة عن منازعات التجارية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير عقود ومسؤولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

3_ سعاد بولحية، استقلالية اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية المنازعات التجارية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، د.ت.ن.

4_ عائشة مقراني، مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص عقود ومسؤولية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2005.

5_ عبد السلام منسول، قرارات التحكيم التجاري الدولي في التشريع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الاعمال، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000\2001.

6_ عبد الوهاب عجيري، شرط التحكيم التجاري الدولي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013،.

7_ فاطمة شعران، اتفاق التحكيم والمشاكل العملية والقانونية التي يواجهها في ظل العلاقات الخاصة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب–البليدة–، الجزائر، ديسمبر2012.

8_ فاطمة مرزوق، التحكيم التجاري الدولي وقضاء الدولة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج–البويرة–، الجزائر، 20 فيفري 2018.

9_ فريال بن فناتكي، التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري الجديد (دراسة تحليلية ونقدية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع عقود ومسؤولية، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1–بن يوسف بن خدة، الجزائر، 26\01\2023.

10_ فيروز حوت، الرقابة القضائية على حكم التحكيم التجاري الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج–البويرة–، الجزائر، 14 جويلية 2016.

11_ محمد السعيد طيار، اتفاق التحكيم في تسوية منازعات التجارة الدولية، رسالة لنيل ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007\2006.

12_ مصطفى سريج، قواعد التحكيم التجاري في التشريع الجزائري في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج–البويرة، الجزائر، 10 جوان 2018.

13_ نور الدين بكلي، اتفاق التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996\1995.

14_ هدى سعد الله، التحكيم في نزاعات التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة–بومرداس–، الجزائر، 2022\2021.

ثالثا: المجلات:

1_ بومدين بلباقي،" "بعض الصور الخاصة بالتراضي في اتفاق التحكيم وأثره على عقد النقل البحري للبضائع"، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مغنية، المجلد 04، العدد 01، الجزلئر، 20\01\2024.

2_ بومدين بلباقي،" مبدأ الاختصاص بالاختصاص في التحكيم في المنازعات البحرية (دراسة في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية وفقه وقضاء التحكيم البحري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 06، الجزائر، ديسمبر 2018.

3_ بومدين بلباقي،" مركز الغير في اتفاق التحكيم التجاري دراسة في ضوء فقه وقضاء التحكيم التجاري الدولي"، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 02، ألمانيا، نوفمبر 2019.

4_ حاتم غائب سعيد، فرحان محمد جاسم الجنابي، " التحكيم التجاري والطبيعة القانونية له"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 21\12\2020.

5_ حسن كليبي، " الطبيعة القانونية لحكم التحكيم التجاري الدولي"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

6_ حليمة كوسة، " مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة-1-، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، جويلية 2020.

1_ خالد سرياح، فرج الحسين، " التحكيم التجاري الدولي فكر قانوني بتصور اقتصادي" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 15، العدد 01، الجزائر، 2023.

7_ زكرياء عبد الوهاب محمد زين، " معايير التمييز بين التحكيم الوطني والتحكيم التجاري الدولي"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2022.

8_ زهيرة كيسي، " مبدأ استقلالية شرط التحكيم التجاري عن العقد"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 08، الجزائر، جوان، 2015.

9_ زينة محمد أحمد، "ذاتية اتفاق التحكيم (دراسة مقارنة)، مجلة الوساطة والتحكيم، مؤسسة، آكت لحل النزاعات، العدد 03، القدس، 2023.

10_ سامية كسال، " إعمال النظام العام القانوني في الرقابة القضائية على احكام التحكيم التجاري الدولي"، مجلة العلوم القانونية، جامعة تيزي وزو، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2019.

11_ سمية غربية، الرقابة القضائية على حكم التحكيم عن طريق رفع دعوى بطلان حكم التحكيم التجاري الدولي، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 17، الجزائر، جوان 2018.

12_ سميرة محمودي، "خصوصية اتفاق التحكيم في مجال الاستثمارات الأجنبية"، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، المجلد 08، العدد 01، جزائر، جوان 2023.

13_ شعران فاطمة، " اتفاق التحكيم التجاري الدولي في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2016.

14_ صبرينة منار، فاطمة الزهرة منار، " أحكام اتفاق التحكيم التجاري الدولي"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 03، العدد 03، الجزائر، 15\09\2020.

15_ عبد الرحمن علالي، " استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي عن العقد الأصلي"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد 06، الجزائر، جوان 2018.

16_ عبد العزيز مجاهد حسن العنسي، " نطاق تطبيق نسبية اتفاق التحكيم"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاكاديمية الافريقية للدراسات المتقدمةAAAS ، المجلد 02، العدد 03، تركيا سبتمبر2023.

17_ عبد القادر رقاب، " الاتفاق على التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي"، مجلة المنار للبحوث والدراسات والسياسية، جامعة يحيى فارس بالمدية، العدد 05، الجزائر، جوان 2018.

18_ عبد القادر عباس، " التحكيم التجاري الدولي وآثاره"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 09، العدد 04، الجزائر، 2016.

19_ عمروني الجيلالي، عبد الغني العرابي، " اتفاق التحكيم التجاري الدولي وتمييزه عن الأنظمة الأخرى"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 05\06\2023.

20_ فاطمة الزهرة مريني، " التحكيم وإشكالاته القانونية في العلاقات التجارية الدولية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 03، 05\05\2018.

21_ محاسن ابتسام زيغم، "التحكيم التجاري الدولي كآلية لحل منازعات التجارة الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 10، العدد01، الجزائر، 2023.

22_ محمد جارد، " مدى مشروعية شرط التحكيم بالإحالة في عقود التجارة الدولية"، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي بالتعاون مع مخبر الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين، العدد 01، ألمانيا، جويلية 2019.

23_ مصطفى ناطق صالح مطلوب، " مبدأ استقلال اتفاق التحكيم التجاري الدولي"، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد 12، العدد 43، العراق، 2010.

24_ نادية إسماعيل محمد الجبلي، " شرط التحكيم في قانون التحكيم البحريني رقم 9 لسنة 2015 (دراسة مقارنة)"، المجلة القانوني، هيئة التشريع والرأي القانوني، العدد 09، البحرين، يناير 2019.

25_ نوال برنوس، " أسس التحكيم التجاري الدولي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الجزائر 1، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 31\01\2023.

26_ يوسف مسعودي، " التحكيم التجاري الدولي كآلية لحل منازعات التجارة الدولية وفقا لأحكام قانون 08\09"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2016.

رابعا: المحاضرات:

1_ عبد النور نوي، محاضرات في التحكيم التجاري الدولي، كلية العلوم الإدارية والقانونية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2018\2019.

خامسا: المواقع الالكترونية:

: بحث–قانوني–حول–الطبيعة–القانونية–1- /https://www.mohamah.net/law

google_vignette#/

2- https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19 -09953_a_ebook_0.pdf

3- https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000006070716/LEGISCTA000006135976/#LEGISCTA000023450938.

4- https//uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/uncitral-arbitration-rules-2013-a.pdf.

5- https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-09953_a_ebook_0.pdf.

6- https: //www.mohamah.net/law.

7- https: //www.al-binaa.com/archives/article/170530

8- https: //www.aifica.com/2023/03/21/0109

9- https://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1077

محكمة الاستئناف بدبي –الاستئناف رقم\109\تجاري لعام 2023م :~ :#ab=context&

text=The%20subject%20of%20the%20law,local%20law%20of%20each%20country.

10- https: //ae.linkedin.com/pulse

11- http://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article

سادسا: المراجع الأجنبية

LOIS

1_Article 1442 du Code procèdure civile français tel que modifie par le dècret n°2011-48 de 2011

MéMOIRES UNIVERSITAIRES

DISSERTATION DOCTORALE

1- FARIDA Hocine, L'influence de l'accueil de la sentence arbitrale par le juge algérien sur l'arbitrage commercial international, Thèse pour le doctorat en droit, université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou-Algérie, 20 juin 2012.

LIVRES

1- James H. Carter, John FELLAS, International Commercial Arbitration in New York, Oxford UNIVERSITY PRESS,2010 .

ARTICLE

Mohammed Djared, "The principle of the Arbitration Agreement **independence** from the original contract, And its application in international trade disputes - contractive study-" The jornal of Teacher Researcher of Legal and political .Studies, University Mohammed Boudiaf de Msila,vol 07,Algérie, Octobre 2022

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
مقدمة	4-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	
المبحث الأول: مفهوم اتفاق التحكيم التجاري الدولي	07
المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم التجاري الدولي وخصائصه	07
الفرع الأول: تعريف اتفاق التحكيم التجاري الدولي	07
أولا: تعريف الفقه	07
ثانيا: تعريف القوانين لاتفاق التحكيم	08
ثالثا: تعريف اتفاق التحكيم في الاتفاقيات الدولية	10
الفرع الثاني: خصائص اتفاق التحكيم	10
أولا: عقد رضائي	11
ثانيا: عقد شكلي	11
ثالثا: عقد ملزم للجانبين	12
رابعا: عقد مستقل	12
خامسا: عدم تعلق اتفاق التحكيم بالنظام العام	12
سادسا: عدم قابلية اتفاق التحكيم للتجزئة	14
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لاتفاق التحكيم وتحديد صوره	16
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لاتفاق التحكيم	16
أولا: الطبيعة العقدية	16
ثانيا: الطبيعة القضائية	17
ثالثا: النظرية المختلطة	18
رابعا: النظرية المستقلة	19
الفرع الثاني: صور اتفاق التحكيم التجاري الدولي	21

أولا: شرط التحكيم	21
ثانيا: مشارطة التحكيم	23
ثالثا: شرط التحكيم بالإحالة	25
المبحث الثاني: صحة اتفاق التحكيم التجاري الدولي	27
المطلب الأول: شروط صحة اتفاق التحكيم التجاري الدولي	27
الفرع الأول: الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	27
أولا: الشروط الموضوعية العامة	27
ثانيا: الشروط الموضوعية الخاصة	33
الفرع الثاني: جزاء تخلف أحد الأركان	38
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم	42
الفرع الأول: قانون الإرادة	42
الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم في حالة غياب الارادة	45
أولا: قانون مقر التحكيم	45
ثانيا: تفويض هيئة التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: آثار اتفاق التحكيم التجاري الدولي	
المبحث الأول: الآثار الموضوعية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	51
المطلب الأول: القوة الملزمة لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	51
الفرع الأول: مفهوم القوة الملزمة لاتفاق التحكيم	51
الفرع الثاني: نطاق القوة الملزمة لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	53
أولا: نطاق القوة الملزمة من حيث الأشخاص	53
ثانيا: نطاق القوة الملزمة من حيث الموضوع	61
المطلب الثاني: مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي	63
الفرع الأول: مفهوم مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي	64

أولا: المقصود بمبدأ استقلال اتفاق التحكيم التجاري الدولي	65
ثانيا: ظهور مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي	66
ثالثا: الأساس القانوني لمبدأ استقلالية اتفاق التحكيم	67
رابعا: موقف الأنظمة القانونية من مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي عن العقد الأصلي	69
الفرع الثاني: نتائج استقلالية اتفاق التحكيم عن العقد الأصلي	73
أولا: عدم ارتباط مصير اتفاق التحكيم بمصير العقد الأصلي	73
ثانيا: خضوع اتفاق التحكيم لقانون غير القانون المنظم للعقد الأصلي	73
المبحث الثاني: الآثار الإجرائية لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	76
المطلب الأول: الأثر المانع لاتفاق التحكيم التجاري الدولي	76
الفرع الأول: الأثر الإيجابي لاتفاق التحكيم	76
أولا: تقرير مبدأ التزام الأطراف بالعهدة إلى المحكم بالمسائل موضوع الاتفاق على التحكيم	77
ثانيا: التنفيذ العيني للالتزام الواقع على عاتق الأطراف في اتفاق التحكيم بالعهدة لمنازعة محل التحكيم إلى المحكم	77
الفرع الثاني: الأثر السلبي لاتفاق التحكيم	79
أولا: مبدأ عدم اختصاص المحاكم الوطنية بالمنازعات المتفق بشأنها على اتفاق التحكيم	80
ثانيا: الدفوع المتعلقة بالاتفاق على التحكيم	82
المطلب الثاني: مبدأ الاختصاص بالاختصاص	86
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الاختصاص بالاختصاص	86
أولا: تعريف مبدأ الاختصاص بالاختصاص	87
ثانيا: موقف الفقه من مبدأ الاختصاص بالاختصاص	87
ثالثا: موقف الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية	88
الفرع الثاني: كيفية إعمال مبدأ الاختصاص بالاختصاص أمام المحكم	90
أولا: حالة الدفع بعدم اختصاص محكمة التحكيم	90

ثانيا: تصدي المحكم لمسألة اختصاصه تلقائيا	91
ثالثا: توقيت تصدي المحكم لمسألة اختصاصه	92
خلاصة الفصل	94
خاتمة	96
قائمة المصادر والمراجع	100

الملخص:

يعتبر اتفاق التحكيم التجاري الدولي عقد من نوع خاص وذلك بسبب اختلافه عن باقي العقود، فرغم أنه يخضع لنفس القواعد العامة الإلزامية للعقود، إلا أن الآثار التي تترتب عليه تختلف عن باقي العقود، فاتفاق التحكيم التجاري الدولي يتم باتفاق أطراف عقد التجارة الدولية على وضعه كبند في العقد الأصلي، إلا أنه يكون مستقل وله ذاتية خاصة وذلك لاختلاف موضوعه عن العقد الأصلي ولا يخضع لنفس مصيره في حالة بطلانه، كما يصبح اتفاق التحكيم بصورتيه (شرط التحكيم أو مشارطة التحكيم) ملزم للأطراف بعرض نزاعهم على التحكيم وعدم عرضه على القضاء، وتكون بذلك هيئة التحكيم وحدها المختصة بالفصل في النزاع.

Abstract :

The international commercial arbitration agreement is considered a special type of contract because of its difference from the rest of the contracts, although it is subject to the same general binding rules for contracts, but the effects it entails differ from the rest of the contracts, as the international commercial arbitration agreement is made by the agreement of the parties to the international trade contract to place it as a clause in the original contract, but it is independent and has a special subjectivity due to the difference in its subject matter from the original contract and is not subject to the same fate in the event of its invalidity, and the arbitration agreement in its two forms (arbitration clause or arbitration clause) becomes obligatory for the parties to submit their dispute to arbitration and not submit it to the judiciary, so only the arbitration court is competent to decide in the case of the original contract.

Translated with www.DeepL.com/Translator (free version)